

تحرك عاجل نقل مواطن مصري إلى سجن نظامي

نُقل مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان إلى سجن الوثبة في إمارة أبو ظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة. وكان قد أمضى عدة أشهر رهن الحبس الانفرادي في مكان احتجاز سري.

نُقل مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان، وهو مواطن مصري، من مكان الاحتجاز السري إلى سجن الوثبة في أبو ظبي يوم 2 فبراير/شباط أو نحو ذلك. وكان قد ظل رهن الحبس الانفرادي في مكان احتجاز سري منذ القبض عليه، في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2014. ولم يُسمح له بالاتصال بمحام أو بأفراد أسرته. وفي سجن الوثبة، سُمح له بإجراء مكالمات هاتفية قليلة مع أحد أصدقائه، ولكن لم يكن هناك اتصال بأفراد أسرته أو بمحام. ويُعتقد أنه لم تُوجه إليه أية تهمة.

وكان مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان، الذي شغل والده منصب المستشار الإعلامي للرئيس المصري المعزول محمد مرسي، قد تلقى مكالمة هاتفية يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2014، استُدعي خلالها للحضور إلى مقر جهاز الأمن الوقائي في إمارة الشارقة، حيث يعيش، فاتصل بشقيقته وأبلغها بالاستدعاء الذي لم يُفسر سببه. وقد احتُجز فور وصوله إلى المقر وتعريفه بنفسه. وفي اليوم التالي، توجهت شقيقته إلى المقر فأبلغت أن شقيقها قد نُقل إلى جهاز أمن الدولة في أبو ظبي. وبعد ثلاثة أيام، اتصل مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان بشقيقته وقال إنه بخير وسوف يُفرج عنه قريباً. ومنذ ذلك الحين أرسلت أسرة مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان، المقيمة في تركيا، عدة رسائل إلى مسؤولي الإمارات، عبر سفارة دولة الإمارات في استانبول، تطلب فيها معلومات عن مكانه وأسباب القبض عليه، ولكنها لم تتلق أية ردود.

وقد نشأ مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان في إمارة الشارقة. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، فإنه ليس ناشطاً سياسياً ولا ينتمي إلى أية جماعات. ويبدو أن السبب في احتجازه هو صلة والده بالرئيس السابق محمد مرسي وجماعة "الإخوان المسلمين" في مصر.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات الإماراتية بتوضيح سبب القبض على مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان، وحثها على الإفراج عنه ما لم تُوجه له على وجه السرعة إحدى التهم الجنائية المتعارف عليها؛
- حث السلطات على السماح له بالاتصال بصفة منتظمة بمحام من اختياره وبأفراد أسرته؛
- مطالبة السلطات بأن تضمن حمايته من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وكذلك حصوله على أية رعاية طبية قد يكون في حاجة لها.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 24 يونيو/حزيران 2015 إلى كل من:

وزير الداخلية

الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان
مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي
بالقرب من مسجد الشيخ زايد
أبو ظبي، صندوق بريد رقم: 398
الإمارات العربية المتحدة
أرقام الفاكس: +971 2 4414938
+971 2 4022762
+971 2 4415780
البريد الإلكتروني: moi@moi.gov.ae
تويتر: @SaifBZayed

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
مكتب رئيس الوزراء
صندوق بريد رقم: 212000 دبي
الإمارات العربية المتحدة
رقم الفاكس: +971 4 330 4044
البريد الإلكتروني: info@primeminister.ae
الموقع: <http://uaepm.ae/English/Pages/ContactUs.aspx>
تويتر: @HShkMoh

وُترسل نسخ من المناشدات إلى:

ولي عهد أبو ظبي
صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبو ظبي
شارع بينونة
أبو ظبي، صندوق بريد رقم: 124
الإمارات العربية المتحدة
رقم الفاكس: +971 2 668 6622
تويتر: @MBZNews

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على النحو التالي:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA: 21/15. لمزيد من المعلومات، انظر:
<https://www.amnesty.org/en/documents/MDE25/0003/2015/en>

تحرك عاجل نقل مواطن مصري إلى سجن نظامي

معلومات إضافية

مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان، هو ابن المستشار الإعلامي للرئيس المعزول محمد مرسي. وقد تُوفيت شقيقته حبيبة أحمد عبد العزيز، وكانت صحفية في العشرينات من عمرها، إثر إصابتها في الرقبة برصاصة حية أطلقتها قوات الأمن خلال الفض العنيف لاعتصام ميدان رابعة العدوية في مصر يوم 14 أغسطس/آب 2013.

وقد قبضت سلطات الإمارات العربية المتحدة على عشرات من الأجانب خلال السنوات الأخيرة، ومن بينهم أشخاص من مصر وليبيا واليمن وقطر وعمان. وكثيراً ما يُحتجز هؤلاء الأشخاص في أماكن سرية على أيدي مسؤولين يرفضون الإقرار باحتجازهم أو تقديم أية معلومات لأهاليهم، من قبيل أسباب حبسهم والأسس القانونية للحبس ومكان الاحتجاز وظروفه. كما يحرمون المحتجزين من الحصول على أية مشورة قانونية. وتُعد هذه الظروف انتهاكاً لقوانين الإمارات العربية المتحدة نفسها وكذلك للقانون الدولي، الذي يعتبر الاختفاء القسري جريمة. وقد احتُجز كثيرون من المقبوض عليهم رهن الحبس الانفرادي، وقالوا إنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة خلال التحقيق معهم.

ومنذ عام 2012، تعرض عشرات من المواطنين المصريين للاختفاء القسري في الإمارات. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2013، اقتيد 20 مواطناً مصرياً من أماكن احتجازهم السرية لكي يمثلوا للمحاكمة أمام دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا، وذلك بعد أن ظلوا شهوراً رهن الاحتجاز في أماكن غير معلومة. وقد وُجهت لهم عدة تهم، من بينها إنشاء فرع "للتنظيم الدولي" لجماعة "الإخوان المسلمين" المصرية، وسرقة وتوزيع وثائق حكومية سرية. وفي المحكمة، ادعى كثير من المتهمين أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي مسؤولي أمن الدولة خلال فترات احتجازهم الطويلة في أماكن غير معلومة قبل المحاكمة، حيث احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي. وقال هؤلاء المتهمون إنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة على أيدي ضباط أجبروهم على التوقيع على "اعترافات"، وقد أنكروها في المحكمة. وبالرغم من ذلك، لم يأمر رئيس المحكمة بإجراء تحقيق بشأنها، وقبل تلك "الاعترافات" باعتبارها أدلة.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية بعض حالات المواطنين المصريين الذين قُبض عليهم، في تقريرها الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 بعنوان: "لا توجد حرية هنا" - إسكات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة"، وهو متاح على الموقع:
<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE25/018/2014/en>.

الاسم: مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان
النوع: ذكر

معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم: UA: 21/15 رقم الوثيقة: MDE
25/1635/2015 الإمارات العربية المتحدة التاريخ: 13 مايو/أيار 2015